EOJM
المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

حالة الصحافة والإعلام في مصر
خلال شهر نوفمبر 2023

المرصد المصري للصحافة والإعلام
برنامج الرصد والتوثيق

حالة الصحافة والإعلام في مصر خلال شهر نوفمبر ٢٠٢٣

إعداد وتحرير

عصام ناصر

مراجعة لُغوية

مارسيل نظمي

تصميم

سمر صبري

محاور التقرير

- مقدمة
- المحور الأول : سرد تفصيلي للانتهاكات التي شهدها الشهر
- المحور الثاني: هو تحليل إحصائي، وقراءة متأنية، للانتهاكات المُسجّلة وتصنيفاتها.
- خاتمة وتوصيات

المقدمة

الصحفي/ة والإعلامي/ة هو/هي رُسل الحقيقة إلى مجتمعاتهم/ن، منهم/ن شهداء وضحايا، يقدّمون أنفسهم/ن ومصالحهم/ن وراحتهم/ن قرابين على مذبح الحقيقة؛ وفي المرصد نرفض أن تمر تضحيات العُزّل دون رصد وتوثيق، لعل ذلك يُسهم في تحسين البيئة التي يعمل فيها الحالمون/ات، ولعلنا أيضًا نضمن لتضحياتهم/ن الخلود في ذاكرة التاريخ، فلا يطالها النسيان.

في هذا السياق تأتي تقاريرنا الرصدية، سواءً كانت شهرية، أو فصلية، أو سنوية، كمحاولة لرصد الانتهاكات التي تقع بحق العاملين/ات في حقل الصّحافة والإعلام في بلادنا، ومحاولة كذلك لفهم منطق هذه الانتهاكات ومحفزاتها.

هذا الفهم مهم؛ لأنه يساعدنا على وضع أيدينا على منابع المشكلة وجذورها، ومن ثم يساعدنا في تقديم المُقترحات المناسبة واللازمة لتحسين بيئة عمل الصحفيين/ات والإعلاميين/ات، كما أنه يساعدنا في معرفة نوعية الدعم الذي يحتاجه من يتعرّض لأي من هذه الانتهاكات.

يتعامل التقرير مع الانتهاكات من زاويتين؛ الأولى زاوية رصد وقائع الانتهاك، وتوثيقها، والزاوية الثانية تحليلية؛ حيث يتم استكشاف الأبعاد المختلفة للانتهاكات التي يتعرّض لها العاملون/ات في الصِّحافة والإعلام، ومن ثم تصنيفها وفق نوعيتها، وتوزيعها الجغرافي، والنوع الاجتماعي لضحايا الانتهاكات، وتخصص الضحية، وجهة عمل المعتدي، وتخصصه.. إلخ، وغيرها من التصنيفات التي تساعدنا في مراكمة معرفة أفضل بمنطق الانتهاكات، وخرائط انتشارها، والأسباب الكامنة وراء وقوعها، والسياقات المحفزة لها.

على المستوى المفاهيمي والمنهجي، يستند التقرير إلى إطار مفاهيمي واضح، وبناء منهجي صارم، طوّره المرصد المصري خلال سنوات عمله على مِلَفّ الصِّحافة والإعلام في مصر؛ مُستعينًا بما تراكم من خبرات ومعايير دولية للتوثيق، واستقصاء الحقيقة.

يضطلع بمهمة الرصد والتوثيق في المرصد، فريق من مراسلي المرصد الميدانيين، فضلًا عن مجموعة الوحدة القانونية، بالإضافة إلى وحدة الرصد والتوثيق، التي تتواصل بشكل مباشر مع ضحايا الانتهاكات من صحفيين/ات وإعلاميين/ات، وتسجيل شهاداتهم/ن.

انتهاكات شهر نوفمبر وخرائط توزيعها:

شهد شهر نوفمبر 2023، على غير العادة مقارنة مع الشهور الماضية، ما يشبه الانفجار في عدد الانتهاكات التي رُصدت ووُثقت؛ فقد وثّق فريق المرصد خلاله 186 انتهاكاً وقعت بحق طائفة واسعة من الصحفيين/ات والعاملين/ات في الإعلام، والمؤسسات الناشطة في هذا المجال.

تصنيف هذه الانتهاكات تبعاً **للنوع الاجتماعي**، يخبرنا أن 110 انتهاكات وقعت بحق صحفيين، بينما وقع 69 منها بحق صحفيات، فيما وقعت 4 انتهاكات بحق جماعات صحفية تضم صحفيين وصحفيات، في حين وقعت 4 انتهاكات أخرى بحق مؤسسات كاملة تعمل بالحقل الصحفي والإعلامي في مصر.

أما التوزيع الزماني والمكاني للانتهاكات التي وُثّقت خلال نوفمبر 2023، يخبرنا أن معظم الانتهاكات وقعت داخل حيز محافظة الجيزة، بواقع 179 انتهاكاً بينما شهدت محافظة القاهرة وقوع 7 انتهاكات.

زمانيًا، في الأسبوع الأول من الشهر، وثّقنا وقوع 8 انتهاكات، بينما وثقنا في الأسبوع الثاني وقوع 106 انتهاكات، وفي الأسبوع الثالث وثقنا وقوع 63 انتهاكاً، أما الأسبوع الأخير وثقنا فيه وقوع 9 انتهاكات.

من زاوية **نوع التوثيق**، نرى أن كل الانتهاكات وعددها 186 انتهاكاً جرى رصدها خلال الشهر، وثّقت توثيقاً مباشراً، عبر التواصل مع ضحية الانتهاك، أو شهود على الواقعة، أو المؤسسة الصحفية نفسها، أو المحامين/ات، وكذلك في حال توفر أدلة مادية، أو معلومات موثقة لجهات رسمية.

أما مقاربة الانتهاكات التي جرى رصدها خلال الشهر، **من زاوية نوعية الانتهاك**، يخبرنا أن 117 انتهاكاً يتعلّق بـ "حجب الحقوق المالية" لضحايا هذه الانتهاكات، فيما نجد أن 59 منهم يتعلّق بـ"الفصل التعسفي"، بينما "تجديد الحبس على ذمة التحقيقات" تكرر وقوعه 4 مراتٍ، أما "حجب منصة رقمية" وقع 3 مرات، و"منع إذاعة أو بث أو ظهور محتوى إعلامي، اختراق منصة رقمية، إزالة محتوى إعلامي أو صحفي" فقد رصدنا وقوع كل منها مرة واحدة خلال شهر نوفمبر.

كل انتهاكٍ يُهدر حق من الحقوق التي من المفترض أن يتمتع بها العاملون/ات في حقل الصّحافة والإعلام، إذا نظرنا للانتهاكات التي وُثّقت خلال شهر نوفمبر، من هذه الزاوية، نجد أن 176 منها يهُدر حقوق اقتصادية لضحايا هذه الانتهاكات، بينما 6 منها يهُدر الحق في الصّحافة والإعلام الحر، فيما تُهدر 4 انتهاكات الحق في العدالة الجنائية.

ومن زاوية **فئات التخصص** التي طالتها الانتهاكات الموثقة، فإن 174 انتهاكًا طالت فئة محرر/ة، أما فئات كاتب/ة ومترجم/ة، فقد لحق بكل منها انتهاكان، وفئة رئيس تحرير فقد طالها انتهاك وحيد، يبقى بذلك 7 انتهاكات وقعت بحق جماعات ومؤسسات صحفية كاملة.

التصنيف الأخير، هو مقاربة الانتهاكات من **زاوية نوع الجهة مرتكبة الانتهاك**، وفق هذا التوزيع نجد أن 176 انتهاكاً ارتكبتها مؤسسات صحفية بحق العاملين/ات فيها، وأن هناك 5 انتهاكات ارتكبتها كيانات ناشطة في الفضاء الافتراضي، وأن هناك 2 انتهاك ارتكبتها جهات أمنية، بينما ارتكبت جهات قضائية 2 انتهاك، أما الجهات المُنظّمة لعمل الصّحافة والإعلام في مصر، وفي حالة شهر نوفمبر هي "المجلس الأعلى لتنظيم الصّحافة والإعلام"؛ فقد ارتكبت انتهاكًا وحيدًا بحق موقع مدى مصر الإخباري.

محاور التقرير:

فضلًا عن المقدمة التي تقدم عرضًا مختصرًا لما ورد في التقرير، وترسم خرائط الانتهاكات التي شهدها الشهر، فإن التقرير يتكوّن من محورين؛ **الأول** هو سرد تفصيلي للانتهاكات التي شهدها الشهر، **والثاني** هو تحليل إحصائي، وقراءة متأنية، للانتهاكات المُسجّلة وتصنيفاتها، أما الخاتمة، تتضمّن عددًا من الاستنتاجات والتوصيات.

المحور الأول:

السرد التفصيلي للانتهاكات

أولًا.. العدالة الجنائية:

1.تجديد حبس الصحفي

قررت نيابة أمن الدولة العليا بالقاهرة الجديدة، في 5 نوفمبر 2023، تجديد حبس الصحفي (م . س)، لمدة 15 يومًا على ذمة التحقيقات ويرُاعى التجديد في المواعيد.

بدأت الجَلسة في حوالي الساعة السادسة مساءً، من خلال تقنية الفيديو "كونفرانس"، فالصحفي موجود بسجن العاشر من رمضان رَقَم 6، وبحضور محامية عن المرصد المصري للصحافة والإعلام، طالب الدفاع بإخلاء سبيل الصحفي بالضمان الذي تراه النيابة مناسبًا أو بأي تدابير احترازية، طبقًا لنص المادة 201 من قانون الإجراءات الجنائية.

وشهدت جَلسة التجديد انتهاكات طالت الصحفي؛ فهو لم يتمكن من حضور الجَلسة كما لم يُمكن من الانفراد بدفاعه، كما حدثت معوّقات حالت دون أداء المحامين لمهامهم؛ فالجلسة لم يُعيّن لها موعداً محدداً مما أُجبر الدفاع على الانتظار منذ الصباح حتى السادسة مساءً، فضلًا عن عدم وجود ترتيب واضح ومنظم لعرض المتهمين، وعرضهم جميعًا دفعة واحدة؛ ما تسبب في ازدحام غرفة التجديد، وعدم تمكين كل محامٍ من الحديث مع المتهم الخاص به بصورة مقبولة.

وفي 19 نوفمبر 2023، تم تجديد حبس الصحفي (م . س) مرة أخرى، بحضور محامٍ من فريق المرصد، رفقة فريق الدفاع عن الصحفي، وقامت النيابة بنظر التجديد داخل غرفة تجديد الحبس عن بُعد والموجودة داخل مبنى محكمة القاهرة الجديدة بجوار مبنى نيابة أمن الدولة العليا، فيمَا ظهر الصحفي على الشاشة من محبسه بسجن العاشر من رمضان رَقْم 6 وكان يبدو عليه الإعياء. كما كرر الدفاع طلب الجَلسة السابقة من عرض الصحفي على قومسيون طبي؛ كونه مسن سبعيني، وطلب إخلاء سبيله، وكذلك شهدت الجَلسة ذات الانتهاكات التي شهدتها الجلَسة السابقة.

هذا في الوقت الذي استوجب فيه قانون الإجراءات الجنائية، في المادة 136، على قاضي التحقيق قبل أن يصدر قرار الحبس الاحتياطي أو تمديده، إعمالًا لحكم المادة 134 من ذات القانون على أن يقوم بسماع أقوال النيابة العامة ودفاع المتهم، إذ تتمثل هذه الضمانة وجهاً آخر من وجوه كفالة الدفاع لتحقيق الأهداف سابقة البيان الخاصة بقواعد وإجراءات الحبس الاحتياطي في مرحلة التحقيق الابتدائي.

2 - تجديد حبس الصحفي مصطفى الخطيب

قضت محكمة جنايات القاهرة (الدائرة الأولى إرهاب)، الأربعاء 22 نوفمبر 2023، بتجديد حبس الصحفي بالجزيرة مصطفى أحمد عبدالمحسن، وشهرته مصطفى الخطيب، مدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات، في القضية رقم 488 لسنة 2019 حصر أمن الدولة العليا.

وانعقدت الجلسة برئاسة المستشار محمد السعيد الشربيني، وعضوية المستشارين غريب متولي ومحمود زيدان، عبر تقنية الفيديو كونفرانس؛ حيث ظهر الصحفي -المحتجز بسجن بدر- على الشاشة، إلا أن المحكمة أغلقت الصوت على النافذة الخاصة بالسجن، فيما حضر محامي المرصد مع المتهم، وطالب بإخلاء سبيل الصحفي لكونه محتجزًا دون سند من القانون؛ حيث تم الدفع بعدم جواز نظر تجديد الحبس، لتجاوزه المواعيد القانونية ومخالفة ذلك لنص المادة 143 من قانون الإجراءات الجنائية، لكن المحكمة قضت استمرار الحبس الاحتياطي للمتهم لمدة 45 يومًا على ذمة التحقيقات.

وفضلًا عن تجديد حبس الصحفي خارج إطار قانون الإجراءات الجنائية الذي وضع حدًا أقصى للحبس الاحتياطي؛ فقد شهدت الجَلسة ما ينتقص من حق المتهم ومحاميه، وتم انعقاد الجَلسة عبر تقنية الفيديو كونفرانس دون حضوره، وإغلاق الميكروفون مما حال دون تمكين الصحفي من التحدث للمحكمة، وقيام المحكمة بالنداء على المتهمين بشكل جماعي في السجن دون التفرقة حتى في رقم القضية، وفيما يتعلق بالمحامين- فإن استمرار انعقاد جلسات تجديد الحبس في مقار الاحتجاز وخارج نطاق المحافظة يتسبب فى إجهاد المحامين، كما أن إطالة الانتظار في بَدْء الجلسات وعدم وجود ترتيب واضح ومنظم لعرض المتهمين، وعرضهم جميعا دفعة واحدة، يتسبب في ازدحام غرفة المداولة وعدم تمكين كل محامٍ من الحديث على المتهم الخاص به بصورة جيدة.

ثانيًا.. الحريات الصحفية والإعلامية:

3. إغلاق حساب موقع الحكاية الإخباري على فيس بوك

وثّق المرصد المصري للصحافة والإعلام، عبر التواصل المباشر، واقعة غلق حساب موقع الحكاية الإخباري على فيس بوك، يوم الأربعاء الأول من نوفمبر 2023.

وتواصل المرصد مع رئيسة تحرير الحكاية، الكاتبة الصحفية إنجي طه، التي قالت في شهادتها للمرصد، إنهم فوجئوا بوصول رسالة من إدارة فيس بوك، بتقييد النشر على حساب الموقع على فيس بوك، بعدها بـ 24 ساعة فقط، تم حذف حساب الموقع على فيس بوك.

وتضيف "طه" أنهم لا يعرفون على وجه التحديد الجهة التي تقف خلف القرار، لكن يعتقدون إلى حد بعيد، أن إدارة فيسبوك هي صاحبة قرار حذف حساب الصحيفة على فيسبوك. مؤكدة أن قرار حذف الحساب جاء على خلفية التغطيات الدقيقة والمتواصلة للأحداث التي تشهدها غزة والأراضي الفلسطينية، منذ 7 أكتوبر 2023، منوّهة إلى أن هذا الاستنتاج أكده مختصون بمواقع التواصل الاجتماعي، لجأت لهم الصحيفة لفهم ما حدث.

في هذا السياق قالت رئيسة تحرير الحكاية، إن دور المؤسسة كموقع إخباري، هو النقل الأمين لما تشهده فلسطين من تطورات، إلا أن إدارة فيسبوك قررت منعنا، تكريسًا للرواية التي اختار موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك أن ينحاز ويروج لها، لذلك قررت إدارة فيسبوك أن تلجأ إلى الخيار السهل، وهو حذف حساب موقع الحكاية الإخباري، بدلًا من فتح المجال أمام الرواية البديلة، للرواية الإسرائيلية التي تدعي احتكارها لحقيقة ما يحدث على الأراضي الفلسطينية.

4.حذف فيسبوك حلقة من برنامَج «في المساء مع قصواء»

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، واقعة حذف فيسبوك حلقة الأحد 26 نوفمبر 2023، من الحلقة تناولت ما يحدث بحق المدنيين في .«cbc» برنامَج «في المساء مع قصواء» المذاع عبر شاشة غزة وما تشهده من عدوان إسرائيلي متواصل، وما ينتظرهم عقب انتهاء الهدنة، فيمَا استضافت الحلقة كل من الكاتب علاء الغطريفي، رئيس تحرير «المصري اليوم»، والكاتب محمد سعد عبد الحفيظ، مدير تحرير صحيفة «الشروق»، والكاتب عزت إبراهيم، رئيس تحرير «الأهرام ويكلي». كما شهدت الحلقة مداخلة من المتحدث الإقليمي باسم الخارجية الأمريكية، وقد احتد خلال المداخلة، ومن ثم طالب بقطع الاتصال وعدم إتمام المداخلة.

فوجئ القائمون على البرنامَج بأن البث المباشر للحلقة تم حذفه من على منصة القناة، وصفحة البرنامجَ، دون إنذار مسبق أو رسالة توضيحية من قبل إدارة فيسبوك. في وقت لاحق، وصل فريق السوشيال ميديا بالبرنامج رسالة من شركة ميتا المالكة لتطبيق فيسبوك، تخطرهم بوصول شكوى من جهة مهمة ضد البرنامَج وأن قطع البث نتيجة عدم التزام البرنامَج منذ السابع من أكتوبر 2023، بالمعايير المعتمدة من جانب إدارة فيسبوك. وفي حال تكررت محاولة رفع الحلقة على صفة البرنامَج أو منصة القناة على الفيسبوك، وفي حال استمر انتهاك المعايير المعتمدة من جانب إدارة فيسبوك، على فيس بوك إلى عقوبات من cbc فإن ذلك سيعرض صفحة البرنامَج ليس ذلك فقط وإنما منصة جانب إدارة الفيسبوك.

إثر ذلك قررت الإعلامية قصواء الخلالي، مقدمة البرنامَج، نشر بيان صحفي بخصوص ما حدث على صفحتها الرسمية على فيسبوك، لكنها فوجئت بعد نشر البيان، بأن صفحتها تم الاستيلاء عليها، وتم تغيير اسمها، مع حذف البيان المنشور، وكل ما يتعلق بالواقعة من مواد منشورة. لاحقًا تمكن فريق السوشيال ميديا بالبرنامَج من استعادة الصفحة الرسمية لمقدمة البرنامج.

وأصدرت نِقابة الصحفيين المصريين بيانًا أدانت فيه ما أسمته "القمع الإلكتروني لبرنامج "المساء مع قصواء"، ونددت فيه بـ "استخدام خوارزميات منع المحتوى العربي والفلسطيني" فيمَا عدّ البيان أن "معايير "ميتا" منحازة للصهيونية وتشارك في قتل المدنيين والأطفال في غزة منذ ٧ أكتوبر الماضي.

5.تعليق حساب موقع اليوم الإخباري على فيس بوك، لمدة 6 شهور

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، في 29 نوفمبر 2023، واقعة تعليق حساب موقع اليوم الإخباري على فيسبوك، لمدة 6 أشهر، من جانب إدارة شركة ميتا، حيث تم حرمانهم من استخدام الصفحة.

قال رئيس التحرير التنفيذي لموقع اليوم الإخباري، عبدالراضي الزناتي، في شهادته للمرصد المصري للصحافة والإعلام، إن قرار شركة ميتا بتعليق حساب اليوم الإخباري على فيسبوك لمدة 6 أشهر؛ جاء بسبب تغطيتنا للتطورات التي تشهدها غزة منذ 7 أكتوبر 2023، على الرغم من استخدامنا للتقنيات التي يلجأ إليها كثيرون، من قبيل تقطيع كلمة إسرائيل... إلخ، وغيرها من الآليات. موضحًا أن القرارات العقابية التي لجأ إليها فيسبوك لم تقتصر على الحساب الرسمي لموقع اليوم الإخباري، إنما شملت أيضا حسابات الزملاء الذين يقومون بإعادة نشر المواد المنشورة على الصفحة الرسمية للموقع.

كما أعرب عن استنكاره الشديد لفكرة أن يكون الفيسبوك هو من يضع معايير النشر، ويراقب عملية الالتزام بها، ويحكم في الحالات التي تشهد خرق لهذه المعايير، ويلجأ إليه أيضا من يتظلم من هذه القرارات، فهو الخِصم والحَكم في الوقت ذاته، فليس هناك جهة محايدة يمكن الرجوع إليها لاختصام إدارة فيسبوك وقراراتها المتعسفة. كما أعرب عن استنكاره الشديد لقرار فيسبوك بتعليق النشر على الصفحة مدة 6 أشهر كاملين، وهو ما يعد إمعانًا في التنكيل والإيذاء.

ويضيف "الزناتي" وصلتنا إنذارات من فيسبوك قبل قرار تعليق عملية النشر، كلها تتعلق بمواد قديمة نُشرت على الصفحة منذ سنوات، ومع ذلك كنا نستجيب لهذه الطلبات ونحذف المواد التي يطلبون حذفها، رغم أن بعض الإنذارات جاءت بطلبات شديدة البعد عن الموضوعية؛ فمثلا وصل إنذار بحذف فيديو، منشور منذ ما لا يقل عن 3 سنوات، والسبب أن الموسيقى المستخدمة في الفيديو ليست مطابقة لمعايير فيسبوك، في حين أن الموسيقى المستخدمة مأخوذة من مكتبة الموسيقى الخاصة بفيسبوك! ورغم الاستجابة لهذه الطلبات إلا أن ذلك لم يحل دون قرار تعليق النشر على صفحة اليوم الإخباري.

6.حجب موقع مدى مصر

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، واقعة حجب موقع مدى مصر، وإحالته إلى النيابة العامة، في 29 أكتوبر 2023، كما جاء في البيان الصادر عن المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام. ومما ورد فيه أن حجب الموقع ورابطه الإلكتروني لمدة 6 أشهر؛ "لممارسة النشاط الإعلامي دون الحصول على ترخيص بذلك من المجلس بالمخالفة للمادتين 6 و59 من القانون 180 لسنة 2018، ولنشره أخبارًا كاذبة دون التحري من مصادرها، والتدليس على الجَمهور والإضرار بمقتضيات الأمن القومي"، كذلك قرر المجلس "إحالة الموضوع إلى النيابة العامة لاتخاذ ما تراه بشأنها".

هذا، وجدير بالذكر أن مدى مصر، منذ 2018، تقدم أكثر من مرة للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام للحصول على ترخيص لمزاولة النشاط الصحفي، إلا أن جهوده قوبلت بالرفض، رغم استيفاؤه كافة الأوراق القانونية اللازمة لترخيص الموقع وتوفيق أوضاعه.

وبحسب بيان سابق صادر عن المجلس الأعلى للإعلام، وهو ما أكده أيضا البيان الأخير الصادر عن المجلس بخصوص القضية ذاتها، فإن قرار الحجب والإحالة للنيابة، جاء بعد تحقيق أجراه المجلس مع مسؤولي الموقع، على خلفية "شكاوى عدّة تتهم الموقع بنشر تقارير تحريضية للإضرار بالأمن القومي المصري"، تستند إلى مصادر وهمية مجهلة حول سماح مصر بدخول بعض الفلسطينيين المهجرين من قطاع غزة، وهو ما يتجاهل "الموقف القوي الذي تتخذه الدولة المصرية تجاه الحفاظ على القضية الفلسطينية وعدم تصفيتها، ومنع التهجير من قطاع غزة".

يبدو من الفَقرة الأخيرة أن البيان يشير بشكل خاص إلى التقرير المنشور على مدى بعنوان "مصر تميل لقبول مشروط لأي نزوح فلسطيني تفرضه إسرائيل"، بتاريخ 14 أكتوبر 2023، وهو المقال الذي قرر مدى حذفه لاحقا، بعد أن كان غير عنوانه إلى «مفاوضات مصرية شاقة حول سيناريوهات نزوح فلسطيني محتمل تفرضه إسرائيل»؛ وهو ما فسره الموقع وقتها بـ بوصول ملاحظات من قراء الموقع حول التقرير "تعلقت بشكل أساسي بأن عنوان التقرير لا يعبر بدقة عن محتواه".

تواصل المرصد المصري للصحافة والإعلام مع عضو المجلس الأعلى للإعلام الكاتب الصحفي صالح الصالحي، للوقوف على خلفيات القرار وتطوراته، وأفاد في شهادته أن القرار العقابي الذي وقعه المجلس بحق الموقع، بالحجب لـ 6 شهور، جاء لعدم الالتزام بالأكواد والمعايير المعتمدة، فالتقرير محل المشكلة، لم يكن تقريرًا مهنيًا ولم يلتزم بالمعايير المتعارف عليها في العمل الصحفي. وأن قرار

المجلس الأعلى للإعلام لم يتأثر بالسياق القائم واللحظة الحرجة الراهنة، إنما اتخذ لعدم التزامه (أي التقرير) بالمعايير الصحفية المتبعة.

وأضاف أن قرار المجلس بحجب الموقع لمدة 6 أشهر، أخذ في اعتباره أن الموقع حذف التقرير لاحقًا، وإن كان حذف التقرير حدث بعد البيان الصادر عن المجلس الأعلى للإعلام بالتحقيق بشأن التقرير وما ورد فيه.

وأكد أن التحقيق مع الممثل القانوني لمدى مصر لا يزال مستمرًا، وأن الأعلى للإعلام قرر التقدم بشكوى إلى النيابة بحق الموقع. مشيرًا في النهاية إلى أن المجلس يتعامل بمهنية، ويلتزم بالإطار القانوني، وأنهم في المجلس قبل أي شيء صحفيين ينتمون لهذه المهنة.

على الرغم من قرار إدارة مدى مصر حذف التقرير الذي دفع المجلس الأعلى للإعلام للتحقيق مع إدارة الموقع، إلا أن ذلك لم يشفع لـ "مدى" فصدر قرار حجب الموقع لمدة 6 أشهر، وهي عقوبة مبالغ فيها.

في أثناء كتابة هذه السطور علم المرصد بقرار نيابة استئناف القاهرة استدعاء مؤسسة ورئيسة تحرير موقع مدى مصر، لينا عطا الله، للتحقيق، الأربعاء الموافق 6 ديسمبر. وقد حاول المرصد أكثر من مرة التواصل مع فريق مدى مصر، وتعذر ذلك لعدم رد أي من العاملين/ات بالموقع.

ثالثًا.. الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

(أ) انتهاكات فردية:

7.فصل الصحفي سعيد زكي من اليوم السابع

وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، عبر التواصل المباشر، واقعة الفصل التعسفي بحق الصحفي باليوم السابع سعيد زكي، في الأول من سبتمبر 2020، في ظل أجواء الإغلاق التي نجمت عن جائحة فيروس كورونا.

يقول الصحفي في شهادته للمرصد، إنه بدأ العمل باليوم السابع في يناير 2010، وتم تعيينه بالصحيفة في أبريل 2014، وظل بها حتى 31 أغسطس 2020، عندما دعته الإدارة إلى تقديم استقالته، ولما رفض، تم منعه في اليوم التالي مباشرة من دخول المؤسسة.

يضيف، أنه إثر ذلك توجه بالشكوى إلى مكتب العمل خلال أيام من قرار فصله، كذلك تواصل مع نِقابة الصحفيين، خلال المدّة نفسها، خاصة مع كونه صحفيًا نقابيًا، لكن تدخل النِّقابة والإخطار الذي أرسله مكتب العمل إلى المؤسسة، لم يغير شيء، فقد تجاهلت الصحيفة كل محاولات النِّقابة للتسوية، ومراسلات مكتب العمل بحل مشكلة الصحفي.

وعليه قرر "زكي" اللجوء للقضاء، وصدر حكم أول درجة، في فبراير 2023، باستعادة الصحفي عمله بالجريدة، وبإلزام الجريدة صرف مستحقاته خلال فترة فصله. فيمَا لم تستجب اليوم السابع للحكم الصادر واستأنفت عليه، وكذلك فعل الصحفي، ولا تزال القضية منظورة أمام القضاء.

(ب) انتهاكات جماعية:

8.فصل صحفيين/ات ومنع آخرين من مزاولة عملهم/ن بصحيفة الطريق

كان المرصد المصري للصحافة والإعلام، وثق واقعة فصل 6 صحفيين/ات بجريدة الطريق، في 9 أكتوبر 2023، علموا/ن بقرار فصلهم/ن، عند توجههم/ن إلى مكتب التأمينات وعمل برنت تأميني، ليكتشفوا/ن أن قرار الفصل والتوقف عن دفع الأقساط التأمينية صدر منذ 25 يوليو 2023، فيمَا لم يسبق قرار الفصل تحقيقات، كما لم يتم إخطارهم/ن بالأسباب.

حينها ذكر أحد الصحفيين المفصولين -فضّل عدم ذكر اسمه- أن رئيس مجلس الإدارة أكد أن المؤسسة تعاني أزمة مالية، تعجز بسببها عن دفع تأمينات الزملاء، وهو ما دفعها لفصلهم/ن تعسفيًا. صحفي آخر، أكد أن الصحيفة أرسلت قراراً بفصل 21 صحفيًا/ة آخرين إلى مكتب التأمينات، التي وفقًا لروايته- رفضت اعتماد القرار؛ وذلك بسبب أن عدد المفصولين/ات كان كبيرًا.

لم تنتهي أزمة صحيفة الطريق عند هذا الحد، وواصلت تطوراتها خلال شهر نوفمبر، فمن جهة تبين عبر التواصل المباشر، مع إحدى الصحفيات بالجريدة، أن الصحفيين/ات المعينين/ات بالصحيفة هم/هن من يدفعون أقساطهم/ن التأمينية، على وعد بأن يتم تقديم أوراق قيدهم/ن إلى نِقابة الصحفيين.

كما أشار صحفي آخر بالجريدة، تواصل معه المرصد، أنهم/ن لم يتقاضوا أجرًا منذ 2020.

أزمة أخرى بصحيفة الطريق تفجرت في نوفمبر 2023، وهي "قرار إدارة الصحيفة إغلاق حسابات ما يزيد عن 50 صحفيًا/ة على موقع الصحيفة "وقف لوحات إدخال الأخبار الخاصة بهم/ن"، بما فيهم رئيس تحرير الموقع، الكاتب الصحفي محمد عبد الجليل؛ ما يعني أن معظم فريق الصحيفة تم منعه من مزاولة عمله"، وفقا لشهادة نائب رئيس التحرير بالجريدة حسام مصطفى إبراهيم للمرصد، وآخرين بالصحيفة تواصل معهم/ن المرصد. هذا فضلا عن الامتناع عن تعيين 40 صحفياً/ة متدرب/ة بالجريدة تجاوزوا/ن مدة التدريب المتعارف عليها في الوَسَط الصحفي.

وتبين للمرصد المصري للصحافة والإعلام، عبر الاتصال المباشر، مع عدد وافر من الصحفيين/ات العاملين/ات بصحيفة الطريق أنهم/ن لم يتقاضوا أجرًا منذ 2020. وأن هذا الإجراء معتاد لدى إدارة الصحيفة، التي بدل من دفع مقابل ما تستقبل من أعمال الصحفيين/ات، فإنها تكافئهم/ن بوعود تقديم أوراق قيدهم/ن إلى نِقابة الصحفيين؛ وهو حلم كل صحفي/ة في مصر.

لم يكتفي رئيس مجلس الإدارة بذلك؛ بل قام بتغيير مقر الصحيفة من الدقي إلى المهندسين، إذ عندما توجّه الصحفيون/ات بعد الأزمة إلى مقر الصحيفة لعمل محاضر إثبات، وشكاوى بمكتب العمل، فوجئوا بأن مقر الصحيفة أصبحت "شَقَّة سكنية"، ولم يعد لها مقر. كذلك أخطر المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، بوقف طباعة العدد الورقي مؤقتًا، الذي لم يُطبع منذ شهر أكتوبر، بالإضافة إلى إخطار النقابة بغلق المؤسسة.

في 6 نوفمبر 2023، أرسلت الصحيفة خطاباً إلى نِقابة الصحفيين، قالت فيه إنها عقدت جَلسة تسوية ودية بين النِّقابة والإدارة، يوم 5 نوفمبر 2023، وعليه قررت شركة "الصفوة للصحافة والطباعة والنشر" المالكة للجريدة، (1) إرسال خطاب للمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام بالرجوع عن التوقّف المؤقت. (2) استدعاء المؤجلين، لتسليمهم خطابات الترشيح للجنة القيد بالنقابة. (3) النظر في تعيين دفعة جديدة. (4) مطالبة أي زميل تقدّم بشكوى لعدم استلام راتب، يقوم بمراجعة الشركة، ويقدّم خطابًا بأيام الحضور، وأرشيف بعدد الأخبار الشهرية، وسيتم مراجعتها من قِبل الإدارة، وتحويلها إلى مبالغ نقدية، وتسليمها لهم.

إلا أن هذه الخطوات -حتى كتابة هذه السطور- لم يتحقق منها شيء.

لذلك قادت كل هذه التطورات السلبية إلى نتيجتين؛ الأولى: تقدّم نحو 50 من الصحفيين/ات بالجريدة، بشكاوى فردية إلى مكتب العمل، مُختصمين مدحت بركات رئيس مجلس إدارة الصحيفة، وحرر الصحفيون/ات 50 محضراً بقسم شرطة العجوزة، بالإضافة إلى تقديم شكاوى في رئاسة الجمهورية، والمجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، والهيئة العليا للأحزاب، وغيرها من الجهات ذات الصلة. النتيجة الثانية: قرر مجلس نِقابة الصحفيين، خلال اجتماعه الدوري، المنعقد الثلاثاء 7 نوفمبر 2023، وقف قيد صحيفة الطريق؛ على خلفية تكرار قرارات الفصل التعسفي الصادرة عن هذه المؤسسات بحق صحفييها. "قرار وقف القيد لصحيفة، ما يعني امتناع لجنة القيد بالنقابة عن قَبُول أحد المتقدمين/ات عن طريق تلك الصحيفة بجدول تحت التمرين".

في وقت لاحق، بالضبط الجمعة 17 نوفمبر 2023، وفقاً لِـ محمود معروف، أحد الصحفيين المفصولين بالطريق، دعا رئيس التحرير الجديد بصحيفة الطريق أحمد حسني، الصحفيين/ات المفصولين/ات إلى اجتماع لمناقشة الأزمة، ومحاولة الوصول إلى حلول مرضية للجانبين، وافق الصحفيين/ات على العرض، وطلبوا/ن أن يتم الاجتماع بمقر النِّقابة لتكون شاهدة وطرف أصيل فيمَا يتم التوصل إليه، وعليه أعد الصحفيون/ات قائمة بمطالبهم/ن وأرسلوها إلى رئيس التحرير الجديد، الذي رفض قائمة المطالب جملة وموضوعًا. وقد شملت هذه المطالب "تعيين غير المعينين/ات بعقود موثقة، وضمان حصولهم/ن على راتب شهري".

9.حجب الحقوق المالية لصحفيين/ات بمجلة الإذاعة والتلفزيون

تابع المرصد المصري للصحافة والإعلام، تقدم صحفيون/ات بمجلة الإذاعة والتلفزيون باستقالتهم/ن إلى حسين زين رئيس الهيئة الوطنية للإعلام اعترضًا على رفض الإدارة استئناف صرف مستحَقّات الزملاء/الزميلات العاملين/ات بالمجلة، وكذا مستحَقّات الزملاء/الزميلات المُحالين/ات للمعاش، المتوقفة منذ 10 سنوات تقريبًا على الرغْم صدور قرار نيابة الأموال العامة العليا بحفظ التحقيقات في القضية، في 29 مايو 2023، التي في ضوئها كان تقرر وقف صرف هذه المستحقات.

تواصل المرصد المصري مع الصحفي بالمجلة عمر عمار، وأحد أعضاء مجلس إدارة الصحيفة، ممثلًا للصحفيين العاملين/ات بها، في 19 نوفمبر 2023، وقال في شهادته للمرصد، إن هناك علاوات منها علاوة الـ 50%، كان من المعتاد أن يحصل عليها العاملين/ات بمجلة الإذاعة والتلفزيون، استمر ذلك حتى تقدم أحد المحامين بالهيئة الوطنية للصحافة والتي تتبع لها المجلة، بشكوى يدعي فيها وجود ازدواجية في صرف هذه العلاوات، في عام 2013 - 2023، وعليه توقف صرف هذه العلاوات، بمبادرة من إدارة المجلة، لما يزيد عن عشر سنوات.

وفي يناير 2023، كان هناك مقترح مقدم من الإدارة باسترداد الأموال التي تم صرفها من هذه العلاوات من الصحفيين/ات بأثر رجْعِيّ باعتبار أنها صرفت بغير وجه حق، إلا أن رفض ممثلي الصحفيين/ات العاملين/ات بالمجلة في مجلس الإدارة حال دون تمرير المقترح، خاصة مع تقدمهم/ن باستقالتهم/ن احتجاجًا على المقترح.

في مايو 2023، صدر قرار نيابة الأموال العامة بحفظ التحقيقات في القضية، وعليه طالب ممثلي الصحفيين/ات في الإدارة، بصرف هذه العلاوات بأثر رجْعِيّ إلا أن إدارة المجلة رفضت الاستجابة، متعللة بأن قرار حفظ التحقيقات لا يعني بالضرورة نفي العلة التي من أجلها أوقف صرف هذه العلاوات.

ويشير "عمار" في حديثه للمرصد، إلى أن عدد الصحفيين/ات المتضررين/ات من وقف صرف هذه المستحقات، يصل إلى 160 صحفياً/ة، منهم صحفيين/ات بلغوا/ن سن المعاش ولم يحصلوا/ن على مستحقاتهم/ن تلك.

فيمَا أكد أن هناك مفاوضات يقودها خالد البلشي ممثلًا لصحفيي المجلة، مع رئيس الهيئة الوطنية للإعلام حسين زين، للوصول لحل للأزمة. مشيراً إلى جلسة الإثنين 20 نوفمبر 2023، بـ "ماسبيرو" بحضور نقيب الصحفيين خالد البلشي، ونائب رئيس اتحاد عمال مصر، مجدي بدوي، لبحث مسارات الحل المحتملة للأزمة. ولم يستبعد "عمار" احتمالية اللجوء للقضاء، في حال فشلت محاولات التسوية، وإن أعرب في حديثه للمرصد، عن تمنيه بأن تحل المشكلة داخل جدران ماسبيرو.

10.حجب الحقوق المالية لصحفيي المعاشات بصحيفة الوفد

أزمة استمرّت لسنوات، بعد رفض إدارة "الوفد" صرف مستحَقّات أصحاب المعاشات من الصحفيين/ات والإداريين/ات، وبعد نحو 4 اعتصامات، وتدخّل لنقابة الصحفيين والنقابة العامة للعاملين بالصحافة، ما زالت الأزمة قائمة حتى الآن.

طالب أصحاب المعاشات كثيرًا بصرف مُستحقاتهم/ن عن سنوات خدمتهم/ن التي تتجاوز 30 عامًا؛ حيث تعهّد عبد السند يمامة، رئيس الحزب أكثر من مرة بصرف دفعات من مُستحقاتهم/ن، إلا أنه لم يلتزم بوعوده، التي كان آخرها الاتفاق على صرف دفعات مُنتظمة بحضور الكاتب الصحفي خالد البلشي نقيب الصحفيين، ومعظم أعضاء المجلس، يوم 27 مارس الماضي، واستقر الوضع قليلًا، وعادت الأزمة مرة أخرى للسطح، ما دفع أصحاب المعاشات إلى توجيه رسائل إلى رئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء.
تعهّد "يمامة" بحلول جذرية لحل الأزمة، وجدولة مستحَقّات أصحاب المعاشات؛ وذلك عن طريق توفير مبلغ 200 ألف جنيه، توّزع عليهم/ن شهريًا، وضخ 50 ألفاً من ماله الخاص شهريًا في مبلغ الـ 200 ألف، بالإضافة إلى توفير الباقي، وهو ما لم يلتزم به أمام الزملاء/الزميلات والنقابة.

وأثارت تصريحات رئيس الحزب، وهو مرشح رئاسي بالانتخابات، برفع الحد الأدنى للأجور في الدولة إلى 5 آلاف جنيهٍ، غضب أصحاب المعاشات بالجريدة، خاصة بعد ما وصفوه بـ"المماطلة" في صرف مستحقاتهم/ن المتأخّرة.

على المستوى الإنساني، أكد أصحاب المعاشات أن الكثير منهم/ن وافته/ا المنية، دون الحصول على مستحقاته/ا المالية، فضلًا عن عدم قدرة أرامل الصحفيين والإداريين وأبنائهم اليتامى، في الحصول على مستحَقّات أزواجهم أو آبائهم، بسبب تجاهل رئيس الحزب. مع منع بعضهم/ن من الدخول إلى مقر الصحيفة في حال المطالبة بالحقوق المالية المتأخرة. وفي أحيان كثيرة يلجأ الصحفي/ة للقضاء، للحصول على أحكام قضائية تنصفه/ا، إلا أن إدارة الصحيفة ترفض التنفيذ.

ورغم مرور 10 سنوات على اندلاع أزمة معاشات الوفد التي بدأت في 2013، إلا أنها لا تزال مستمرة دون أفق للحل، بالرغْم من محاولات الصحفيين/ات أنفسهم/ن، وجهود اللجنة النقابية بالجريدة، والجهود الكبيرة التي تبذلها نِقابة الصحفيين في هذا الشأن. لا يتوقف الأمر عند مكافأة نهاية الخدمة، بل هناك ممن تواصل معهم/ن المرصد المصري للصحافة والإعلام لم يحصل/تحصل على راتبه/ا منذ سنوات. فيمَا وثق المرصد 63 حالة انتهاك شهدتها صحيفة الوفد، كلها تتعلق بحجب حقوق مالية.

11.فصل تعسفي بصحيفة البوابة نيوز

شهدت صحيفة البوابة نيوز بدورها عدة حالات فصل تعسفي، وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، 4 حالات منها، هي:

- **واقعة فصل الصحفي بجريدة البوابة أحمد سعد:** وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، عبر التواصل المباشر، واقعة تعرض الصحفي بالبوابة نيوز أحمد سعد، للفصل التعسفي، في 11 أكتوبر 2023.

بدأت المشكلة عندما حاول "سعد" الحصول على راتب أحد زملائه في العمل بالنيابة عنه، وهي ممارسة معتادة لم يسبق وأن اعترضت عليها الإدارة، لكن هذه المرة تم رفض طلبه، ولما سأل عن سبب الرفض، فوجئ في اليوم التالي بصدور قرارات من الإدارة بوقفه عن العمل، ومنعه من دخول المكان، وتحويله للتحقيق. وهو ما دفع "سعد" لإبلاغ مكتب العمل، ونقابة الصحفيين، بما حدث.

إثر ذلك، حاول مكتب العمل التوسط بين "سعد" وبين البوابة، لكن إدارة الصحيفة رفضت.

أفاد الصحفي في شهادته للمرصد، أن البوابة لم تصرف له راتب شهر أكتوبر، رغم حصول زملائه/زميلاته على رواتبهم/ن في 7 نوفمبر الجاري، مشيرًا إلى أن البوابة لم توقف تأميناته بعد، ما يعني أنه لا يزال على قوة العمل بالجريدة.

وأكد أن مكتب العمل، أرسل لإدارة الصحيفة استدعاءً بخصوص قضيته، وأن نِقابة الصحفيين أرسلت للإدارة خطاباً رسمي بتسوية مشكلة الصحفي.

- **فصل الصحفية بالبوابة نيوزرنا يسري:** وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، عبر التواصل المباشر، واقعة تعرض الصحفية بالبوابة نيوز، رنا يسري، للفصل تعسفيا، في سبتمبر 2023، كما فوجئت بأن الصحيفة رفعت دعوة فصل بحق الصحفية أمام القضاء بحجة انقطاعها عن العمل.

تؤكد "يسري" في شهادتها للمرصد، أن قرار فصلها، ورفع دعوى فصل ضدها، سبقه إلغاء بصمتها التي تثبت حضورها وانصرافها من العمل، ما دفعها للجوء إلى الإدارة لتفهم السبب، وظنت حينها أن هناك خطأ فني ليس أكثر، فواصلت عملها بالمكان وإعلام الإدارة بمواعيد حضورها وانصرافها بشكل غير رسمي.

وتشير إلى أن قرار الفصل جاء بعد تطورات سلبية عدة بحق الصحفيين/ات العاملين/ات بالمكان، حيث شهدت مرتباتهم/ن سلسلة تخفيضات منذ أزمة كورونا، وهي التخفيضات التي استمرت رغم انكسار أزمة كورونا وعودة الأمور لنصابها الطبيعي، فضلاً عن الخصومات المستمرة من مرتباتهم/ن بدون مبرر كافي.

تضيف "يسري" أنها فور صدور قرار بفصلها، رغم مرور 10 سنوات على عملها بالمكان، تقدمت بشكوى إلى مكتب العمل، كما تواصلت مع نقابة الصحفيين.

- **فصل الصحفية بالبوابة نيوز إيناس حمدي:** وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، عبر التواصل المباشر، واقعة فصل الصحفية بالبوابة نيوز إيناس حمدي، في يونيو 2023.

في شهادتها للمرصد، تقول الصحفية النقابية إن حالة فصلها من البوابة تعد شديدة الغرابة، تنبع غرابتها في أنها طلبت إجازة دون مرتب لمدة أسبوعين؛ لدواعي السفر إلى السُّعُودية لحضور مؤتمر هناك ولتأدية مراسم العمرة.

تقدمت بطلب الإجازة إلى مدير مكتب رئيس التحرير، وعليه وافق رئيس تحرير البوابة على طلب الصحفية. تضيف: سافرت وأرسلت تغطيات صحفية للمؤتمر إلى الصحيفة، إلا أني فوجئت خلال الرحلة أن إدارة الصحيفة أغلقت لوحة إدخال البيانات الخاصة بي على الموقع.

عقب عودتها، وعند توجهها لمقر الصحيفة فوجئت بمنعها من الدخول، دون أية تحقيقات أو حتى إعلامها بأسباب المنع. وعليه تواصلت مع المستشار القانوني للصحيفة، الذي طلب منها أن تحضر معها جواز سفرها عند لقائه.

وفي اللقاء أخبرها أن طلب الحصول على إجازة الذي تقدمت به قبل بصورة مبدئية حتى يتم مراجعته من قبل الإدارة، وعليه لم تحصل على إذن الإدارة قبل السفر، إلا أن مدير تحرير الصحيفة شهد لصالحها. وقد أخبرها المستشار القانوني للصحيفة أن القضية كلها موضوعة أمام رئيس التحرير ليقرر بشأنها.

قالت "حمدي" إن رئيس تحرير الصحيفة قرر لها إجازة أسبوع واحد، واعتبار الأسبوع الثاني تغيب دون إذن، وأن تعود لمواصلة عملها، إلا أن ذلك لم يجد طريقه للتنفيذ، في الوقت الذي بدأت فيه الصحيفة إجراءات فصلها.

تقول الصحفية إنها لجأت للقضاء وتقدمت بدعوى فصل تعسفي، واستعانت في ذلك بنقابة الصحفيين، التي حاولت بدورها الوصول لتسوية ودية بين الصحفية والجريدة، إلا أن تجاهل الصحيفة أجهض مساعي النِّقابة ولم يبق سوى المسار القضائي. وتشير الصحفية إلى أنها تأخرت عن الاستعانة بمكتب العمل ما حرمها من دعمه.

- **الفصل التعسفي للصحفي في البوابة نيوز علي طرفاية عبد الحفيظ:** وثق المرصد المصري للصحافة والإعلام، عبر التواصل المباشر، واقعة الفصل التعسفي، بحق الصحفي بصحيفة البوابة نيوز، علي طرفاية عبد الحفيظ، في 2018.

في شهادته للمرصد، أفاد الصحفي أنه بعد 4 سنوات من العمل في البوابة نيوز، فوجئ بقرار فصله تعسفيا، رغم كونه من أولى الصحفيين الذين التحقوا بنقابة الصحفيين عبر البوابة نيوز، وكان ممن التحقوا بالجريدة قبل تكويدها وحصولها على ترخيص المجلس الأعلى للإعلام.

يقول: حصلت على إجازة مرضية من جرّاءِ تعرضي لحادث بسيط، واتبعت الإجراءات القانونية المعمول بها في طلب الإجازة، وبعد أن انتهت الإجازة عُدت لمباشرة عملي، وطوال 15 يوماً انخرطت في عملي من جديد، وأنتجت مواداً صحفية خلالها، إلا أني فوجئت بعدها بقرار الفصل.

ويضيف: علمت لاحقا أن إدارة الصحيفة تعمدت إرسال إنذارات بالفصل -لم يصلني أيًا منها- قبل أن تقرر فصلي تعسفيا؛ حتى يكون قرارها قانونيًا من الناحية الشكلية، في الوقت الذي لم يتم إخباري عن سبب قرار فصلي، ودون تحقيق مسبق، أو إعلامي سبب القرار، علمًا بأنني لم يسبق وأن وقع ضدي إجراء عقابي من أي نوع طوال عملي بالبوابة.

ويؤكد الصحفي: فور صدور قرار فصلي تعسفيا، حررت محضراً بذلك، وتقدمت بشكوى إلى مكتب العمل، إلا أن هذه الجهود باءت بالفشل؛ كون قرار الفصل مدبر ومبيت من قبل الإدارة التي أحسنت ترتيب أوراقها بما يعفيها من أية مساءلة قانونية على تعسفها.

ويضيف الصحفي: لجأت حينها كذلك إلى نِقابة الصحفيين، إلا أنها تعاملت بسلبية كبيرة مع مشكلتي، ولم تبدِ أي تضامن معي، أو تبذل جهد يذكر في إنصافي، على الرغْم أني أحد أعضائها "المشتغلين"، وأحد ممارسي المهنة المكلفة بحمايتهم والدفاع عن حقوقهم.

يشار إلى أن الصحفي علي طرفاية صحفي نقابي، ومقيد بجداول المشتغلين، عضوية (7976)، ومتخصص في الشؤون العربية، وفي المِلف الليبي على وجه الخصوص.

المحور الثاني:

التحليل الإحصائي للانتهاكات

نعالج في هذا المحور الأبعاد الإحصائية والتحليلية للانتهاكات التي رصدناها خلال شهر نوفمبر 2023؛ بهدف بناء فهم أفضل لطبيعة هذه الانتهاكات، أسبابها ومحفزاتها.

1.توزيع الانتهاكات من حيث النوع الاجتماعي:

من حيث النوع الاجتماعي نجد أن الانتهاكات الـ 187 التي تم توثيقها خلال الشهر، منها 111 انتهاكاً وقع بحق صحفيين، بينما وقع 69 انتهاكاً بحق صحفيات، في حين وقعت 3 انتهاكات بحق مؤسسات صحفية وإعلامية، فيمَا وقعت 4 انتهاكات بحق مجموعة من العاملين/ات بالصحافة والإعلام حيث تضم صحفيين وصحفيات.

2.التوزيع الجغرافي للانتهاكات:

من حيث التوزيع الجغرافي للانتهاكات التي تم توثيقها خلال شهر نوفمبر 2023، نجد أن معظم الانتهاكات وقعت في الحيز الجغرافي لمحافظة الجيزة، ولعل ذلك يعود بشكل كبير إلى أن معظم المؤسسات الصحفية تقع مقراتها في محافظة الجيزة، كما يعود إلى أن معظم الانتهاكات التي شهدها الشهر وقعت أحداثها في صحيفتي الوفد والطريق، وكلاهما يقع مقره في الجيزة. حيث شهدت الجيزة وقوع 179 انتهاكاً في نطاقها الجغرافي، بينما شهدت محافظة القاهرة وقوع 7 انتهاكات، بينما شهدت محافظة شمال سيناء وقوع انتهاك وحيد.

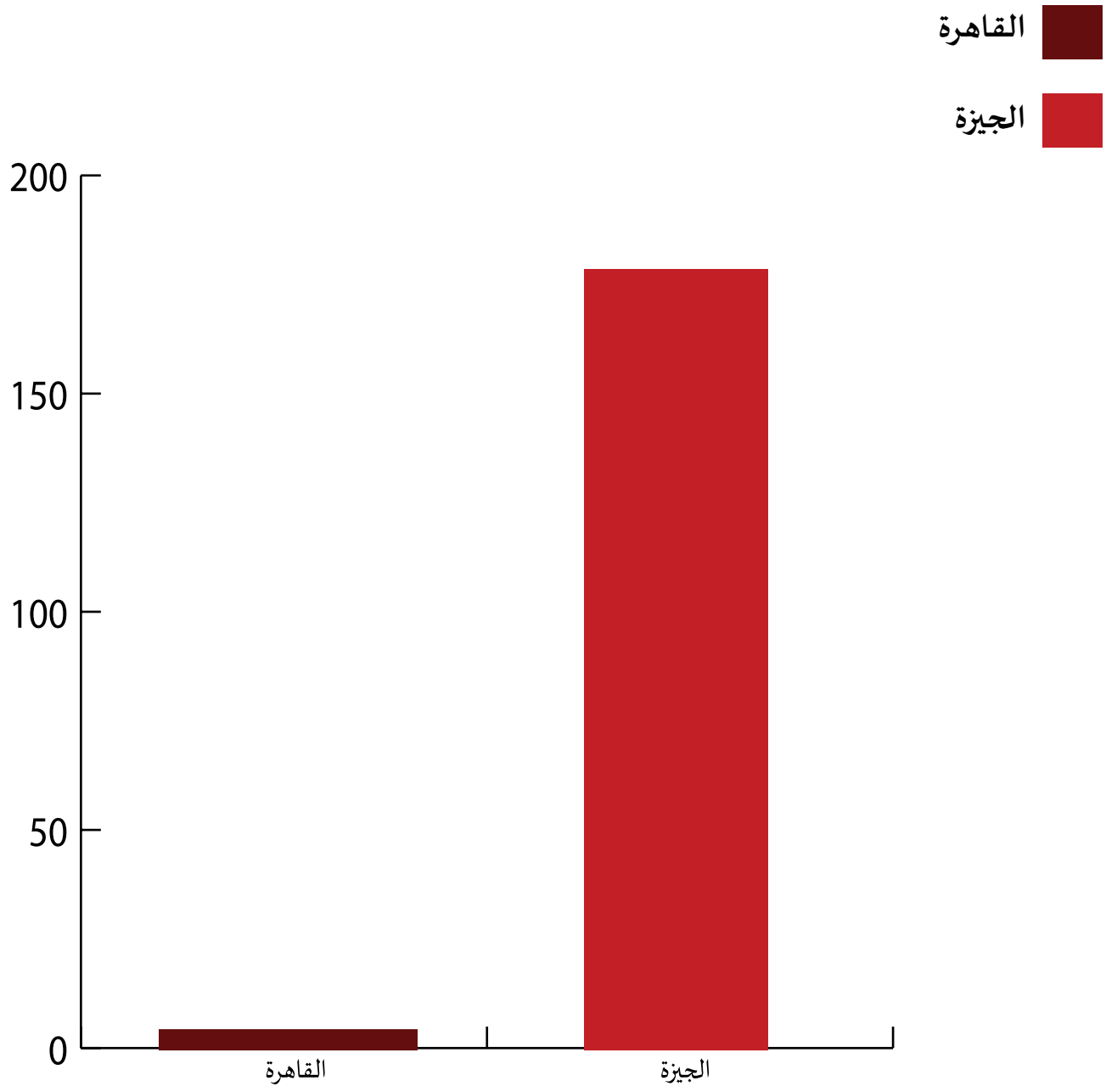

3.التوزيع الزماني للانتهاكات:

من حيث التوزيع الزمني للانتهاكات التي شهدها الشهر، نجد أن الأسبوع الثاني شهد منفردًا توثيق 106 انتهاك، وجاء الأسبوع الثالث في المرتبة الثانية، حيث شهد 63 انتهاكاً، في حين شهد الأسبوع الأول وقوع 9 انتهاكات، فيمَا شهد الأسبوع الرابع وقوع 9 انتهاكات.

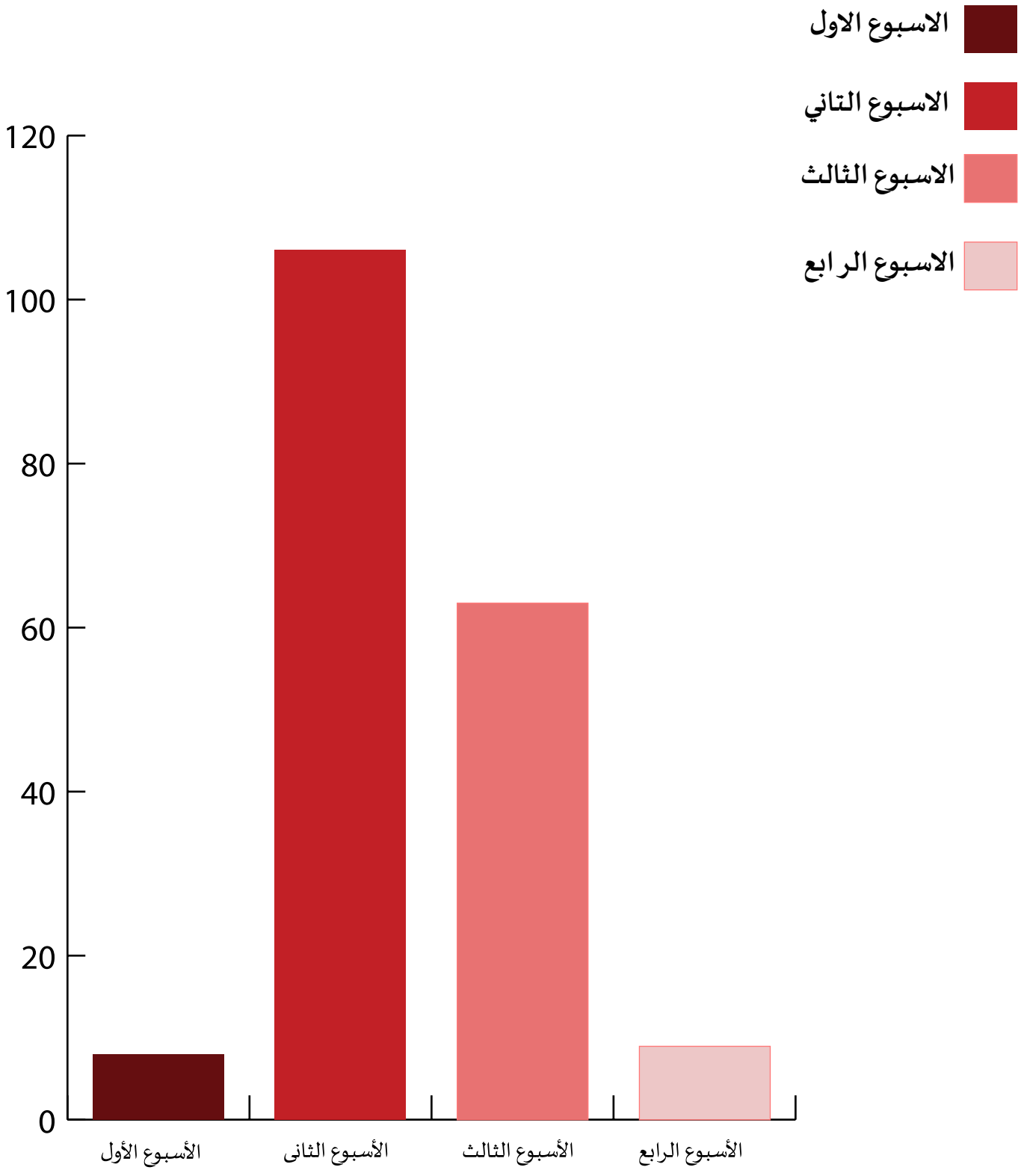

4.نوع الانتهاكات التي شهدها الشهر:

من حيث نوعية الانتهاك، فقد وثقنا خلال شهر نوفمبر 2023، وقوع 187 انتهاكاً، جاءت كالتالي: حجب حقوق مالية انتهاك تكرر وقوعه 117 مرة خلال الشهر، يليه انتهاك فصل تعسفي تكرر وقوعه 59 مرة، أما تجديد حبس على ذمة التحقيقات وقع 4 مرات، يبقى انتهاك حجب منصة رقمية تكرر وقوعه 3 مرات خلال الشهر، أما انتهاكات (منع التغطية الإعلامية، منع إذاعة أو بث أو ظهور محتوى إعلامي، اختراق منصة رقمية، إزالة محتوى إعلامي أو صحفي) فقد وقع كل منهم مرة واحدة خلال الشهر.

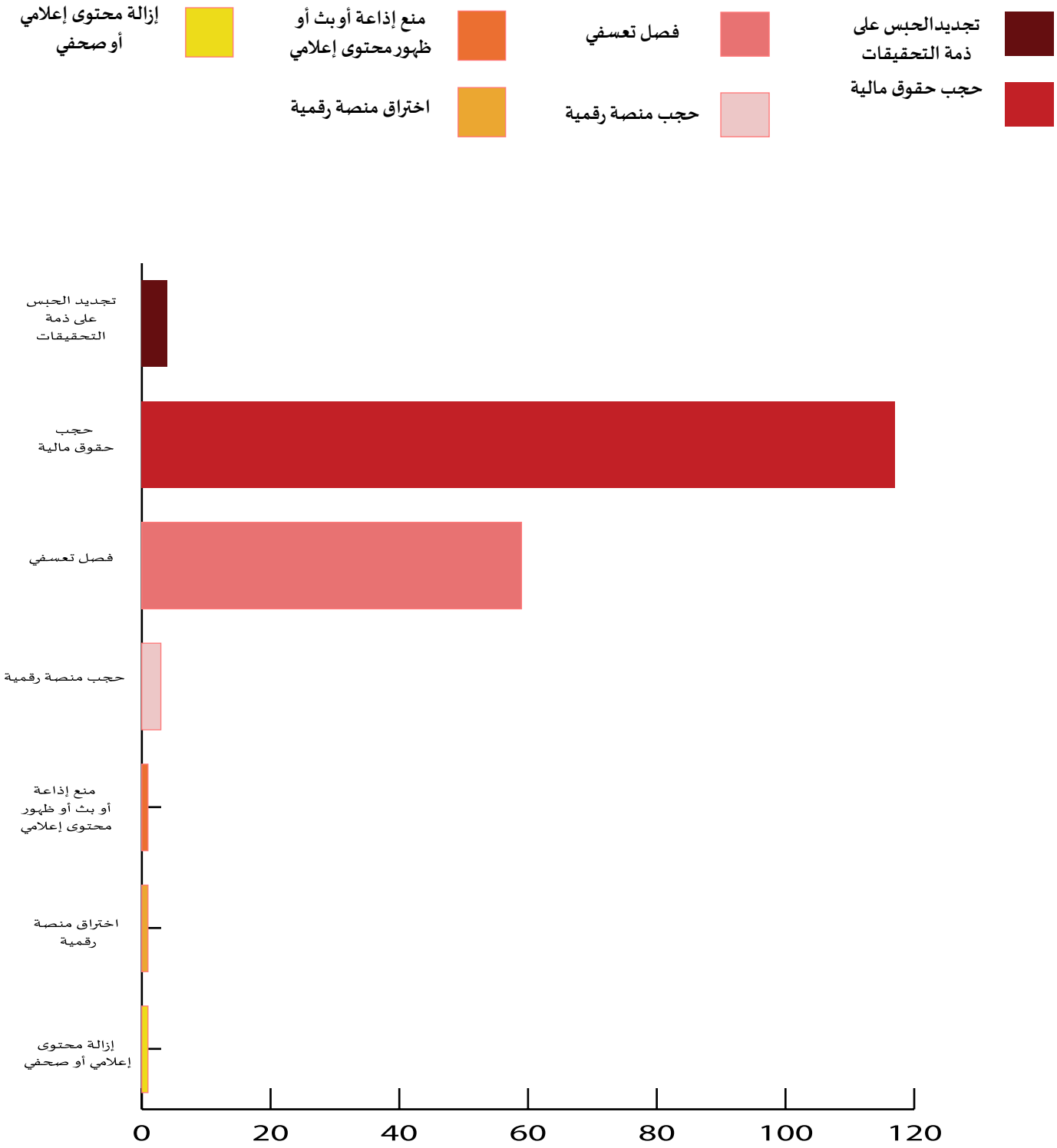

5 -نوع التوثيق:

لتوثيق وقائع الانتهاك التي يرصدها باحثو المرصد ثمة طريقتان؛ الأولى هي طريقة التوثيق المباشر؛ حيث إن ما يتم توثيقه بشكل مباشر، عبر فريق عمل المؤسسة، بتواصل مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين، أو في حال توفر أدلة مادية، أو معلومات موثقة لجهات رسمية.

والطريقة الثانية هي التوثيق غير المباشر؛ حيث لا يتوفر تواصل مع الضحية، أو الشهود، أو المؤسسة الصحفية، أو المحامين، كما لا تتوّفر أدلة مادية، أو معلومات موثّقة لجهات رسمية، إنما يكون المصدر الرئيسي للمعلومات هي جهة حقوقية أخرى، أو صحفية، أو حزبية، أو عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

من حيث نوعية التوثيق، فإن الانتهاكات الـ 187 التي شهدها الشهر، وثقت توثيق مباشر، إما عبر التواصل مع ضحايا الانتهاك، أو عبر الاطلاع على دليل مادي يتعلّق بالواقعة، سواء كانت الواقعة داخل حدود القاهرة الكبرى أو خارجها.

6 -توزيع الانتهاكات وفقًا لتخصص الضحية:

لو نظرنا للانتهاكات التي جرى رصدها وتوثيقها خلال شهر نوفمبر 2023، نجد أن معظم هذه الانتهاكات وقعت بحق فئة محرر، بواقع 174 انتهاكاً. بينما وقعت 7 انتهاكات بحق مؤسسات صحفية وإعلامية كاملة، في حين أن فئتي كاتب ومترجم وقع بحقهما 4 انتهاكات بواقع 2 انتهاك لكل فئة، أما فئات مراسل ورئيس تحرير فقد طال كل فئة منهما انتهاك وحيد.

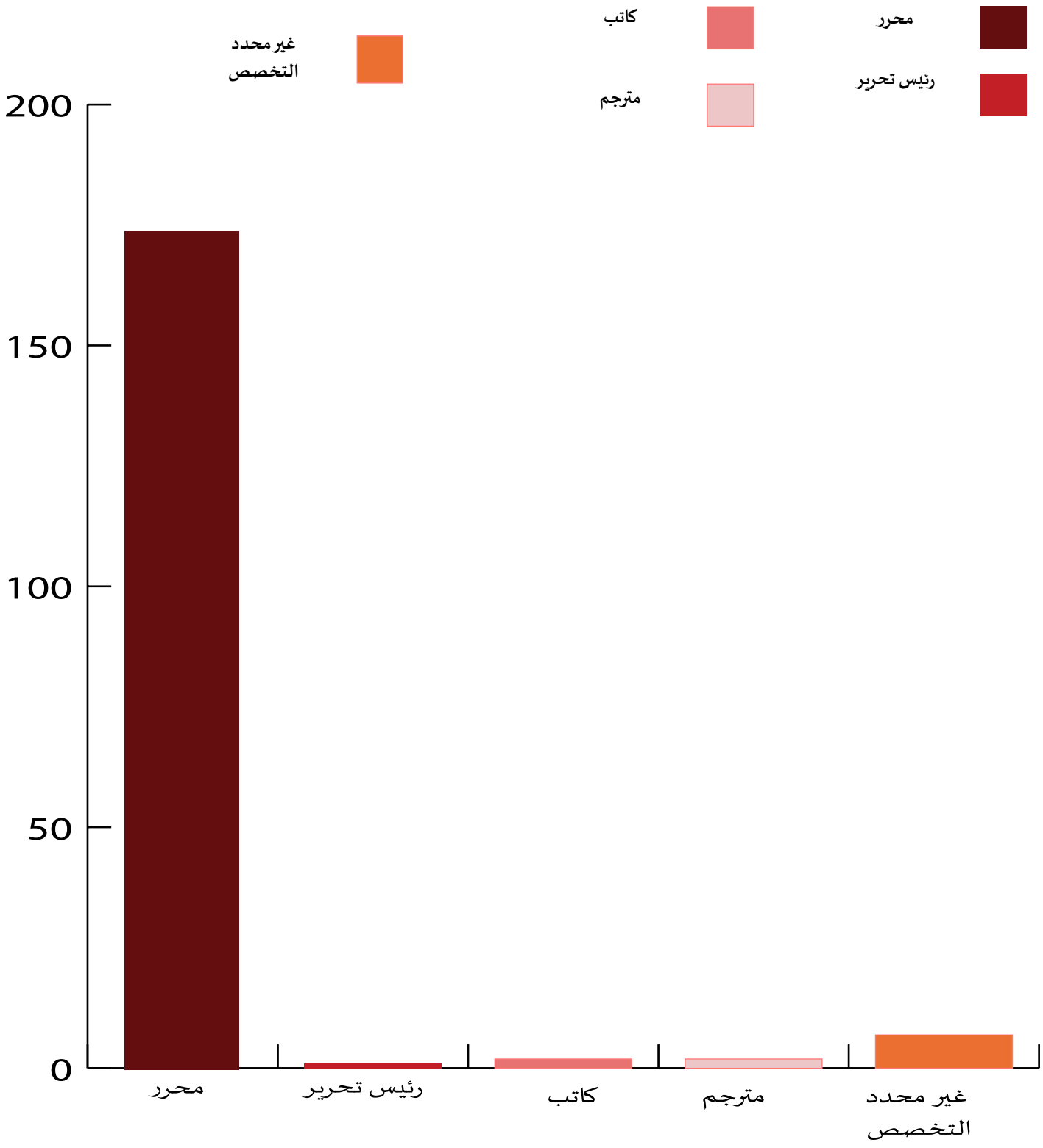

7 -توزيع الانتهاكات وفقًا لنوع الحق الذي أهدرته:

كل انتهاك يقع بحق صحفي/ة أو إعلامي/ة أو جماعة أو مؤسسة تعمل بالصحافة والإعلام، هو يهدر حق من حقوق الجماعة الصحفية والإعلامية. ولأن معظم الانتهاكات التي شهدها الشهر تتعلق بإهدار حقوق اقتصادية للعاملين/ات في الصِّحافة والإعلام، لذلك فإن معظم الانتهاكات الموثقة خلال نوفمبر 2013، جاءت من طرف المؤسسات الصحفية والإعلامية نفسها، حيث عمل كثير من هذه المؤسسات على العصف بحقوق العاملين/ات فيها لتقليل النفقات، في الوقت الذي يفترض فيه أن تكون المؤسسات الصحفية هي أكثر الجهات دفاعًا عن حقوق كوادرها، للارتقاء بالمهنة نفسها.

تصنيف الانتهاكات التي جرى توثيقها خلال شهر نوفمبر، من جهة نوعية الحق الذي أهدرته، نجد أن 176 انتهاكاً أهدرت حقوق اقتصادية ومالية لمن وقعت بحقهم/ن هذه الانتهاكات، بينما 7 انتهاكات نالت من الحق في الحرية التي يجب أن يتمتع به العاملون/ات بالصحافة والإعلام، في حين جاءت 4 انتهاكات تهدر الحق في العدالة الجنائية.

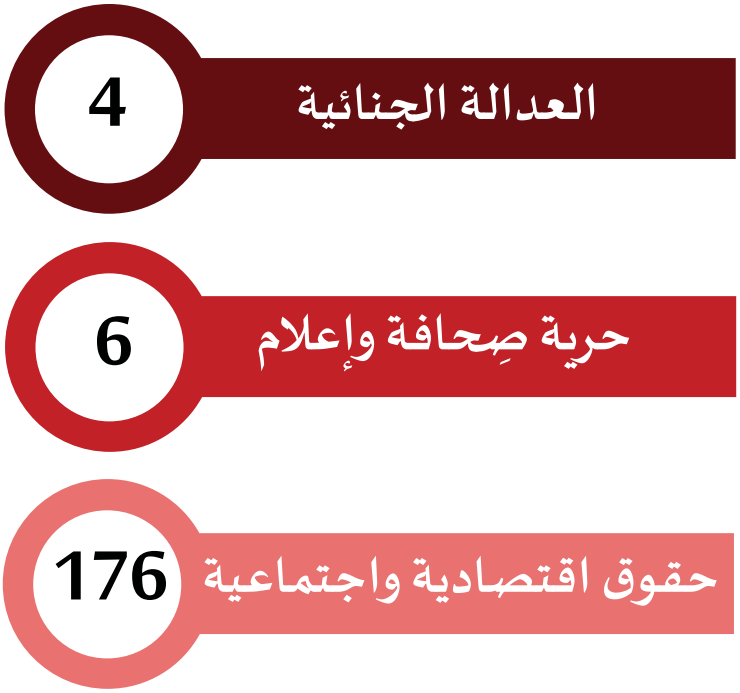

8 - توزيع الانتهاكات وفقا لنوع جهة عمل المعتدي:

توزيع الانتهاكات التي جرى توثيقها خلال شهر نوفمبر 2023، من زاوية نوع جهة عمل القائم بالاعتداء، يخبرنا أن 176 انتهاكا ارتكبتها مؤسسات صحفية بحق العاملين/ات فيها، وأن هناك 5 انتهاكات ارتكبتها كيانات ناشطة في الفضاء الافتراضي، وأن هناك 3 انتهاكات ارتكبتها جهات أمنية، بينما ارتكبت جهات قضائية 2 انتهاك، أما الجهات المنظمة لعمل الصِّحافة والإعلام في مصر، وفي حالة شهر نوفمبر هي "المجلس الأعلى لتنظيم الصِّحافة والإعلام" فقد ارتكبت انتهاك وحيد بحق مدى مصر.

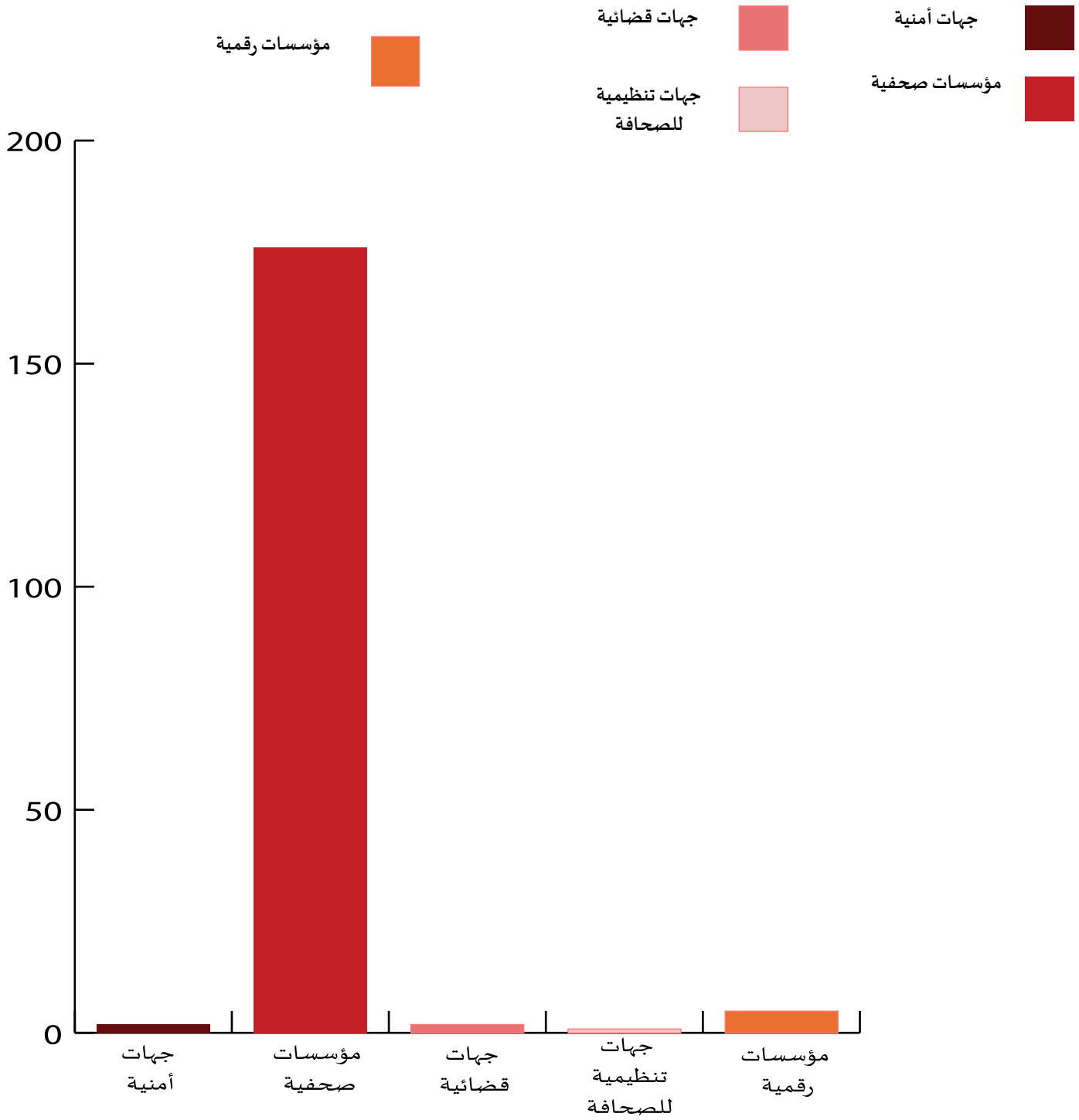

الخاتمة.. استنتاجات وتوصيات

شهد شهر نوفمبر 2023، على غير المعتاد في الشهور التي سبقته، ظهور مجموعة واسعة من الانتهاكات التي وقعت بحق صحفيين/ات وإعلاميين/ات، فقد شهد وقوع 186 انتهاكاً، في حين شهد شهر أكتوبر وقوع 15 انتهاكاً فقط، أما شهر سبتمبر شهد وقوع 8 انتهاكات، كذلك شهد شهر أغسطس وقوع 17 انتهاكاً، وهكذا بقية شهور السنة، لم تتعد أعداد الانتهاكات في أي منها حاجز الـ 20 انتهاكاً.

هذه الزيادة غير المسبوقة ترجع إلى قرار الصحفيين/ات أنفسهم/ن بالحديث أخيرًا عن انتهاكات تعرضوا/ن لها ولم يفصحوا/ن عنها، كذلك يعود إلى فتح ملفات كانت مغلقة، وعلى الأخص مِلَفّ المستحَقّات المتأخرة لصحفيي الوفد، وعددهم (صحفيين/ات وإداريين/ات) يصل إلى 115 شخصاً، وثق المرصد مع 67 صحفياً منهم/ن. وكذلك مِلَفّ الصحفيين/ات المفصولين/ات وحقوقهم/ن المالية المحجوبة في صحيفة الطريق، حيث وثق المرصد 106 انتهاك في صحيفة الطريق.

معظم هذه الانتهاكات التي شهدها شهر نوفمبر تتعلق بحجب حقوق مالية للصحفيين/ات، وكذلك بالفصل التعسفي، حيث شهد الشهر 116 حالة حجب حقوق مالية، كما شهد 54 حالة فصل تعسفي. ذلك يفسره -في الأقل جزئيًا- الأوضاع الاقتصادية التي تشهدها البلاد، وتلقي بالتأكيد بظلالها الكثيفة على الحقل الصحفي في مصر.

وقد خلص التقرير إلى عدد من التوصيات والاستنتاجات:

1 - معظم الانتهاكات التي وقعت بحق الصحفيين/ات والإعلاميين/ات خلال شهر نوفمبر كما رأينا، جاءت من المؤسسات الصحفية والإعلامية نفسها، ومسؤولي هذه المؤسسات، ويتعلق معظمها بحجب جزء من الحقوق المالية للصحفيين/ات، أو فصلهم/ن تعسفيا، ومن هنا يستلزم أن تحرص نِقابة الصحفيين، والمؤسسات الناظمة للعمل الصحفي والإعلامي، حماية الحقوق المالية للصحفيين/ات والإعلاميين/ات. وعلى المؤسسات الصحفية والإعلامية نفسها أن تبحث عن حلول أكثر عدالة وأقل إيذاءً للعاملين/ات لديها، وألا تستسهل قرارات الفصل والخصم وتحميل الصحفيين/ات دفع أقساطهم/ن التأمينية.

2 - ضرورة أن يحرص الصحفيين/ات على إبرام عقد عمل مع الجهات التي يعملون بها، ما يضمن حقوقهم/ن، ويضع إطاراً واضحاً ومحدداً لعلاقة العمل بين الجانبين، ويخول للمؤسسة أن تضع قواعد واضحة للمحاسبة، دون أن تخل بما تم الاتفاق عليه مبدئيًا بين الصحفي/ة وصاحب/ة العمل.

3 - ضرورة العمل على إنهاء مِلَفّ الحبس الاحتياطي للصحفيين/ات وأصحاب الرأي، مع إطلاق سراح الصحفيين/ات المحبوسين/ات. وكذلك التوقّف عن توقيع عقوبات سالبة للحرية في قضايا النشر، إعمالًا للدستور المصري، الصادر في 2014، الذي حظر توقيع أية عقوبات سالبة للحرية في القضايا المتعلّقة بالنشر. مع العمل على إتاحة المجال العام ودعم الحريات، إعمالًا لنصوص الدستور المصري، الذي كفل حرية التعبير في المادة 65، وحظر فرض الرِقابة على وسائل الإعلام وفقًا لنص المادة 71.

4 - شهد شهر نوفمبر 2023، وقوع 5 انتهاكات من جانب إدارة شركة ميتا المسؤولة عن تطبيق فيسبوك، بحق نوافذ ومنصات صحفية وإعلامية مصرية، على خلفية تغطياتهم لتطورات المشهد في غزة بعد 7 أكتوبر 2023، وعليه وجب التفكير في مسارات وأليات تحمي صناع الصِّحافة والإعلام، من الممارسات المتعسفة والمتحيزة التي يوقعها فيس بوك بحق من يتبنى سرديات مخالفة للسردية التي يتبناها القائمون على إدارة فيسبوك.

بهدف برنامج الرصد والتوثيق، إلى متابعة كافة الانتهاكات التي يتعرض لها الصحفيون والإعلاميون والمؤسسات الصحفية والإعلامية في مصر. ويعتمد منهجيته الخاصة في عملية الرصد التي تقوم على 3 محاور رئيسة في رصد الإنتهاكات: الأول: الرصد الميداني عبر فريق العمل الميداني، والثاني: التواصل مع الضحايا للتأكد من وقوع انتهاكات بحقهم وتوثيق شهاداتهم، والثالث: يتم في حالة عدم توافر معلومات ميدانية أو تواصل مباشر. ويتم الرصد والتوثيق من خلال الصحف والقنوات عبر وسائل الإعلام الإلكترونية.

وبرنامج الرصد والتوثيق، بمثابة مركز الدائرة لعمل المرصد المصري للصحافة والإعلام؛ حيث يتم من خلاله إبلاغ برنامج الدعم والمساعدة القانونية بالقضايا التي يجب العمل عليها، وإبلاغ البرامج البحثية الأخرى بالقضايا الملحة في هذا التوقيت والتي يستلزم العمل عليها.

المرصد المصري للصحافة والإعلام
Egyptian Observatory for Journalism and Media

EOJM

www.eojm.org